محور العدد

منصة "تبادل": آلية لتعزيز التبادل اللامادي للمعطيات وربط الوكالة القضائية للمملكة بالمحاكم والإدارات العمومية

منصة "تبادل": آلية لتعزيز التبادل اللامادي للمعطيات وربط الوكالة القضائية للمملكة بالمحاكم والإدارات العمومية

يمكن استغلال التكنولوجيا الحديثة من تحقيق السرعة والفعالية والنجاعة فضلا عن تعزيز قيم الشفافية وتجويد الخدمات العمومية، ولذلك أولت بلادنا أهمية كبرى لتحديث الإدارة ورقمنة المساطر والخدمات، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، الذي ما فتئ يؤكد على أهمية التكنولوجيا الحديثة في دعم جهود تحديث الإدارة والرفع من نجاعتها، وفق ما جاء في الرسالة الموجهة إلى المشاركين في المنتدى الوطني للوظيفة العمومية العليا بتاريخ 27 فبراير 2018، حيث أكد جلالة الملك حفظه الله، على أن: **الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة تعد عاملاً حاسماً في الارتقاء بالعمل الإداري، إذ ينبغي التوجه نحو تعميم الإدارة الرقمية، وتوفير الخدمات عن بعد، والولوج المشترك للمعلومات من طرف مختلف القطاعات.**

وفي هذا الإطار، عملت الوكالة القضائية، بمناسبة تنزيل مخططها الإستراتيجي (2024ـ 2028) على تنفيذ مجموعة من البرامج الرامية إلى استغلال ما تتيحه التكنولوجيا الحديثة من إمكانيات للرفع من أداء المؤسسة وخلق قنوات للتنسيق مع الشركاء في مجال الدفاع والوقاية من المنازعات. وبناء على ذلك، تم اعتماد منصة تبادل كآلية لتبادل الوثائق والمعطيات بين الوكالة القضائية وشركائها من الإدارات العمومية والمحاكم، بحيث تم تسطير برنامج برسم سنة 2025 لربط الوكالة القضائية للمملكة بالمحاكم الإدارية ومحاكم الإستئناف الإدارية إلى جانب القطاعات الأكثر أهمية من حيث عدد ونوعية المنازعات.

منصة "تبادل": الوظائف والخصائص

توفر منصة "تبادل" فضاء رقميا للتبادل الفوري للوثائق والمعطيات المتعلقة بمنازعات الدولة بين الوكالة القضائية وشركائها، بشكل آمن، يسمح بربح الوقت وتوثيق التبادل، فعلى سبيل المثال تعمل المحاكم على تبليغ الوكالة القضائية للمملكة بالمقالات مقابل إشعار بالإستلام، وبالمقابل توجه الوكالة القضائية للمملكة مذكراتها للمحاكم عبر نفس المنصة وتستخرج من النظام وصل الايداع.

ولتحقيق الغايات السالفة الذكر، تم تعزيز المنصة بمجموعة من الخصائص التي تمكن من:

- ضـمان سرية المعطيات وموثوقية المصدر؛
- توفير إشعارات استلام واطلاع موقعة تشكل دليلا قانونيا على التوصل، ويمكن طباعتها ووضعها بالملف؛
- الحفاظ على سرية الوثائق والمعطيات، بحيث لا يتاح الإطلاع عليها إلا للأشخاص المأذون لهم بموجب منظومة التشفير؛
- تسريع وثيرة معالجة الملفات، من خلال تفادي سلبيات تبادل الوثائق بالطرق الكلاسيكية، ومتابعة مراحل الارسال بشكل لحظي؛
- تـقليـل الهفـوات الإجـرائية، مـن خـلال مـركـزة المعلومات وضمان تتبع العمليات من الإرسال إلى الاستلام؛
- إرساء سجل رقمي مؤمّن للأرشفة، يتيح حفظ واسترجاع الوثائق والمراسلات بطريقة شفافة.

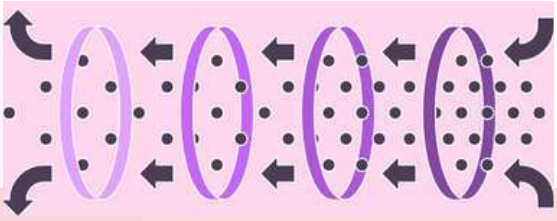

مزايا منصة "تبادل"

أسـهم اعتمـاد منصـة "مـواكبـة" فـي تـحقيق مجموعة من النتائج المهمة، سواء بالنسبة للوكالة القضائية للمملكة أو لشركائها من محاكم وإدارات عمومية، بحيث ساعد اعتماد المنصة في ربح عدد من أيام العمل التي كانت تستهلك في تنقل الموظفين إلى المحاكم بمختلف ربوع المملكة من أجل إيداع المذكرات، كما مكنت المنصة المحاكم من وسيلة لتبليغ الوكالة القضائية للمملكة بالمقالات والإجراءات، مع ما وفره ذلك من وقت للوكالة من أجل إعداد دفاعها، واحترام الآجال المعقولة للبت في القضايا.

ومـن جـهـة أخـرى فـإن التـدبيـر الوثـائـقـي لـمنازعات الدولة وما يتميز به من استعجال في غالب الأحيان، لارتباطه بآجال وتواريخ يترتب عن عدم احترامها ضياع الحقوق المالية للدولة وإداراتها، يتطلب مسارا سريعا لتبـادل الوثائق التي تعزز الدفاع، وهو ما توفره منصة "تبادل" للإدارات العمومية، بحيث تمكنها من وسيلة للتبادل الفوري للوثائق.

كما تتميز الوثائق والمعطيات التي يتم تبادلها بين الوكالة القضائية للمملكة وشركائها، في كثير من الأحيان بطابع السرية القصوى، وهو ما يتطلب تبادلها بشكل آمن يحافظ على هذه السرية، خاصة في الظرفية الراهنة، حيث أصبح الأمن السيبراني من التحديات المطروحة أمام الإدارة العمومية، ولذلك تعتبر منصة مواكبة بديلا آمنا، بالنظر إلى ما يتوفر عليه من خصائص الأمان.

وفضلا عن ذلك تعتبر منصة "تبادل" أداة فعالة لمواكبة ورش رقمنة العدالة، من خلال تسهيل التبادل المؤمَّن للوثائق مع المحاكم، دون أن تُشكّل بديلاً عن المنظومات الرقمية الخاصة بالمحاكم.

الخاصية	الوصف
الضمانات	**السرية، التوثيق، سلامة التبادلات**
توفر الخدمة	**على مدار الساعة**
الإشعارات متعددة القنوات	**عبر البريد الإلكتروني والرسائل النصية القصيرة**
السرعة والتكاليف	**تحسين متوسط وقت معالجة الملفات وتقليل تكاليف التنقل**
القيمة القانونية	**إشعار استلام موقع إلكترونيا يسمح بإثبات الآثار القانونية المترتبة على التبادل**
سهولة الاستخدام	**واجهة سلسة**

الإطار القانوني لمنصة "تبادل"

تم تطوير منصة "تبادل" في انسجام تام مع الإطار التشريعي المغربي المنظم للتبادل الإلكتروني والمعاملات الرقمية ذات القوة الإثباتية، وذلك ضماناً لسلامة المراسلات، ولإضفاء الحجية القانونية على الوثائق المتبادلة رقميا، حيث تتطابق وظائف وخصائص المنصة مع ما تتطلبه النصوص القانونية الجاري بها العمل، وخاصة:

1. القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية

تستجمع منصة "تبادل" متطلبات القانون رقم 53.05 وخاصة المقتضيات المطبقة على المعطيات القانونية التي يتم تبادلها بطريقة إلكترونية وعلى المعادلة بين الوثائق المحررة على الورق، وتلك المعدة على دعامة إلكترونية وعلى التوقيع الإلكتروني.

- **الاعتراف بالوثيقة الإلكترونية:** تُعتبر الوثائق الصادرة عن "تبادل" معادلة قانونا لنظيرتها الورقية، متى استوفت شروط التوقيع والتوثيق.
- **التوقيع الإلكتروني المؤهل:** تعتمد المنصة آليات للتوقيع الإلكتروني تستجيب للمعايير القانونية المطلوبة، بما يضمن هوية الموقّع وسلامة المحتوى.
- **السلامة وعدم التغيير:** تخضع الوثائق المتبادلة لنظام صارم لضمان عدم العبث بها أو تعديلها بعد الإرسال.
- **ختم الزمن:** يتم تأريخ كل عملية إرسال أو استقبال بواسطة نظام ختم زمني معتمد، يضفي موثوقية قانونية دقيقة.
- **الأرشفة القانونية:** تتيح المنصة حفظ الوثائق وفقا للمعايير المعتمدة قانونا، مع ضمان إمكانية الرجوع إليها في أي وقت.

2. القانون رقم 43.20 بشأن خدمات الثقة في المعاملات الإلكترونية

تمتثل منصة "تبادل" للضوابط التقنية والأمنية التي يفرضها القانون رقم 43.20، المتعلق بخدمات الثقة في المعاملات الإلكترونية، من خلال:

- **خدمات الثقة الرقمية:** تستخدم المنصة خدمات معتمدة رسمياً في مجالات التوقيع الإلكتروني، الختم الزمني، والشهادات الرقمية.
- **التصديق الإلكتروني:** تستند المنصة إلى أنظمة مصادقة متعددة العوامل لضمان تأمين الهوية والولوج.

هذا الالتزام الصارم بالقوانين الوطنية يضفي على المنصة درجة عالية من الثقة، ويجعلها مؤهلة للاستخدام الآمن دون الإخلال بالمقتضيات القانونية أو تدابير الوقاية من المخاطر التقنية. خاصة وأنها تتطابق أيضا مع:

- **التوجيه الوطني لأمن نظم المعلومات** الصادر عن المديرية العامة لأمن نظم المعلومات (DGSSI)؛
- **المعايير الدولية لأمن المعلومات**، وخاصة معيار ISO/IEC 27001، التي تلتزم بها المنصة في بنيتها ووظائفها.

3. القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي

تكامل العمليات بين الواجهة الأمامية والخلفية

تستند منصة "تبادل" إلى بنية عملياتية متكاملة تجمع بسلاسة بين واجهة المستخدم (الواجهة الأمامية) والبنية التحتية التقنية (الواجهة الخلفية)، مما يضمن تجربة رقمية آمنة، مرنة، وفعالة في تبادل المراسلات ذات القيمة القانونية.

عند **إرسال المراسلات**، يختار المستخدم دليل العناوين، ويقوم بتحرير الرسالة وإرفاق الوثائق اللازمة، قبل توقيعها إلكترونياً وتشفيرها تلقائياً بشهادة المستلم. بعدها، يتم إرسال المراسلة واستخراج إشعار إيداع موقّع ومؤرخ.

أما استقبال المراسلات، فيتم عبر إشعار فوري (بريد إلكتروني أو SMS)، مع تحديث لصندوق الوارد.

برنامج ربط الشركاء بمنصة "تبادل"

يُبين الجدول أدناه الجهات التي تم ربطها فعليا بمنصة "تبادل"، وعمليات الربط التي لا زالت جارية، مع تاريخ تفعيل التبادل الرقمي:

الشركاء	تاريخ الربط بمنصة "تبادل"
محكمة الاستئناف الإدارية بمراكش	فبراير 2024
محكمة الاستئناف الإدارية بأكادير	فبراير 2024
المحكمة الإدارية بمراكش	فبراير 2024
القوات المساعدة - شطر الشمال	مارس 2024
المحكمة الإدارية بفاس	أبريل 2024
القوات المساعدة - شطر الجنوب	يونيو 2024
المحكمة الإدارية بأكادير	يونيو 2024
المحكمة الإدارية بوجدة	يوليوز 2024
محكمة الاستئناف الإدارية بفاس	مارس 2025
عمالة إقليم اليوسفية	مارس 2025
محكمة الاستئناف الإدارية بطنجة	في طور الإنجاز
المحكمة الإدارية بطنجة	في طور الإنجاز
وزارة الداخلية	في طور الإنجاز
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	في طور الإنجاز
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	في طور الإنجاز
المديرية العامة للأمن الوطني	في طور الإنجاز

هذا وتبقى منصة "تبادل" آلية من بين آليات وبرامج أخرى، تهدف إلى رقمنة خدمات الوكالة القضائية للمملكة وتأهيل بنيتها المعلوماتية لمواكبة مشروع المحكمة الرقمية وإحداث منصة لمركزة المعطيات المتعلقة بمنازعات الدولة وتتبع مسارها وتقييم النتائج المحققة بشأنها، وذلك إلى جانب باقي البرامج التي تصب في اتجاه دعم جهود الوقاية من المنازعات ومواكبة الإدارات العمومية وعلى رأسها منصة "مواكبة" لتقديم الدعم والمشورة.